المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024-2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	
14788	• محضر الجلسة رقم 183 ليوم السبت 08 ربيع الآخر 1446هـ (12 أكتوبر 2024م).....
14796	• محضر الجلسة رقم 184 ليوم الخميس 13 ربيع الآخر 1446هـ (17 أكتوبر 2024م).....
14807	• محضر الجلسة رقم 185 ليوم السبت 15 ربيع الآخر 1446هـ (19 أكتوبر 2024م).....
	جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

14786	• محضر الجلسة رقم 182 ليوم الجمعة 07 ربيع الآخر 1446هـ (11 أكتوبر 2024م).....
	جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للدورة الأولى (دورة أكتوبر 2024) من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026.

محضر الجلسة رقم 182

التاريخ: الجمعة 07 ربيع الآخر 1446هـ (11 أكتوبر 2024م).

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

التوقيت: إثننا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للدورة الأولى (دورة أكتوبر 2024) من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، محفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، رئيس وأعضاء الحكومة، ومستشارو صاحب الجلالة، وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿16﴾ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أوديةً بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حَلِيبَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهٗ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴿17﴾ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْأُحْسَنُ وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ يَبْسُوْنَ الْمِيَادُ ﴿18﴾.

صدق الله مولانا العظيم.

فيما يلي نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يوم الجمعة، أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدني أن أخاطبكم اليوم، في افتتاح هذه السنة التشريعية، ومن خلالكم مختلف الهيئات والمؤسسات والمواطنين، بخصوص التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية، باعتبارها القضية الأولى لجميع المغاربة.

لقد قلت، منذ اعتلاي العرش، أننا سنمر في قضية وحدتنا الترابية، من مرحلة التدبير، إلى مرحلة التغيير، داخليا وخارجيا، وفي كل أبعاد هذا الملف.

ودعوت كذلك للانتقال من مقاربة رد الفعل، إلى أخذ المبادرة، والتحلي بالحزم والاستباقية.

وعلى هذا الأساس، عملنا لسنوات، بكل عزم وتأي، وبرؤية واضحة، واستعملنا كل الوسائل والإمكانات المتاحة، للتعريف بعدالة موقف بلادنا، وبحقوقنا التاريخية والمشروعة في صحرائنا، وذلك رغم سياق دولي صعب ومعقد.

واليوم ظهر الحق، والحمد لله؛ والحق يعلو ولا يعلى عليه، والقضايا العادلة تنتصر دائما.

قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾. صدق الله العظيم.

وها هي الجمهورية الفرنسية، تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء، وتدعم مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الوحدة الترابية المغربية، كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وبهذه المناسبة، أتقدم باسمي شخصيا، وباسم الشعب المغربي، بأصدق عبارات الشكر والامتنان، لفرنسا ولفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون، على هذا الدعم الصريح لمغربية الصحراء.

(تصفيقات داخل القاعة)

إن هذا التطور الإيجابي، ينتصر للحق والشرعية، ويعترف بالحقوق التاريخية للمغرب، لاسيما أنه صدر من دولة كبرى، عضو دائم بمجلس الأمن، وفاعل مؤثر في الساحة الدولية.

وذلك بالإضافة إلى أن فرنسا تعرف جيدا، حقيقة وخلفيات هذا النزاع الإقليمي.

كما أنه يأتي لدعم الجهود المبذولة، في إطار الأمم المتحدة، لإرساء أسس مسار سياسي، يفضي إلى حل نهائي لهذه القضية، في إطار السيادة المغربية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

يندرج هذا الموقف الفرنسي في إطار الدينامية الإيجابية، التي

شرعية مغربية الصحراء.

وهو ما يقتضي تضافر جهود كل المؤسسات والهيئات الوطنية، الرسمية والحزبية والمدنية، وتعزيز التنسيق بينها، بما يضمن النجاعة اللازمة على أداؤها وتحركاتها.

ولا يخفى عليكم، معشر البرلمانين، الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، وتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد لهذا النزاع الإقليمي.

لذا، ندعو إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الخصوص، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص، في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانين،

إن ما حققناه من مكاسب، على درب طي هذا الملف، وما تعرفه أقاليمنا الجنوبية من تنمية اقتصادية واجتماعية، كان بفضل تضامن جميع المغاربة، وتضافر جهودهم، في سبيل ترسيخ الوحدة الوطنية والترايبية.

ولا يفوتنا هنا، أن نشيد بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية الوطنية، ومختلف المؤسسات المعنية، وكل القوى الحية، وجميع المغاربة الأحرار، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة لوطنهم، والتصدي لمناورات الأعداء.

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا، لأبنائنا في الصحراء، على ولائهم الدائم لوطنهم، وعلى تشبثهم بمقدساتهم الدينية والوطنية، وتضحياتهم في سبيل الوحدة الترابية للمملكة واستقرارها.

وفي الختام، نؤكد أن المغرب سيظل دائما حازما في موقفه، وفي نهج الانفتاح على محيطه المغربي والجهوي، بما يساهم في تحقيق التنمية المشتركة، والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

(تصفيقات داخل القاعة).

تعرفها مسألة الصحراء المغربية، والتي تركز على ترسيخ سيادة المغرب على ترابه، وعلى توسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي.

وهكذا، فقد تمكننا، والحمد لله، من كسب اعتراف دول وازنة، ودائمة العضوية في مجلس الأمن، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

كما نعتر أيضا بمواقف الدول العربية والإفريقية الشقيقة، التي تساند، بكل وضوح والتزام، الوحدة الترابية للمملكة، لاسيما تلك التي فتحت قنواتها لها في العيون والداخل.

وبموازاة ذلك، تحظى مبادرة الحكم الذاتي، كأساس وحيد للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، في إطار سيادة المغرب، بدعم واسع من طرف عدد متزايد من الدول من مختلف جهات العالم.

ونذكر من بينها إسبانيا الصديقة، التي تعرف خبايا هذا الملف، بما يحمله موقفها من دلالات سياسية وتاريخية عميقة، إضافة إلى أغلبية دول الاتحاد الأوروبي.

ويطيب لنا أن نعبر لكل هؤلاء الأصدقاء والشركاء، عن بالغ تقديرنا لمواقفهم المناصرة لقضية المغرب الأولى.

كما نشكر أيضا، كل الدول التي تتعامل اقتصاديا واستثماريا، مع الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

وهي بذلك تواكب مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشهدها الصحراء المغربية، وتعزز موقعها كمحور للتواصل والتبادل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

كما تضعها في صلب المبادرات القارية الاستراتيجية، التي أطلقناها، كمشروع أنبوب الغاز المغرب - نيجيريا، ومبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانين،

رغم كل ما تحقق، فإن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا، والتعريف بعدالة قضيتنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

وفي هذا الإطار، يجب شرح أسس الموقف المغربي، للدول القليلة، التي ما زالت تسير ضد منطق الحق والتاريخ، والعمل على إقناعها، بالحجج والأدلة القانونية والسياسية والتاريخية والروحية، التي تؤكد

محضر الجلسة رقم 183

التاريخ: السبت 08 ربيع الآخر 1446 هـ (12 أكتوبر 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمود عرشان، رئيس المكتب المؤقت.

التوقيت: ساعة وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لانتخاب رئيس مجلس المستشارين للنصف الثاني من الولاية التشريعية للمجلس 2021-2027.

المستشار السيد محمود عرشان رئيس المكتب المؤقت، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أحييكم جميعا.

وعلى بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

فطبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، ولأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب رئيس مجلس المستشارين للنصف الثاني من الولاية التشريعية للمجلس 2021-2027.

وبشرفي، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن أتولى تسيير هذه الجلسة، بصفتي رئيس المكتب المؤقت، طبقا لأحكام المادة 23 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ويساعدني في تسيير هذه الجلسة أربعة من السيدات والسادة أعضاء المجلس الأصغر سنا، بصفتهم أعضاء المكتب المؤقت، وهم السيدة شيماء الزمزامي، السيد سماعيل العالوي، السيد محمد بولعيش، والسبي مخلول محمد حرمة.

وتترجى منكم أنكم تساعدونا في هاذ العملية هاذي، حتى تمر في ظروف حسنة، وأنا نتعرف، إن شاء الله، السيدات والسادة المستشارين غادي يكونو معنا في نفس العملية، وتتعرفو على أن في الأعراف الدولية الغرف ديالونا تيتسماو (les chambres des sages)، فإذا انتوما أصحاب الحكمة، وغادي نطلبو منكم شوية دالحكمة باش تعاونونا وتساعدونا، وإيلا كانت هناك هفوات فاحنا مهيين باش نتصنتو لكم ونصلحو ما يمكن إصلاحه.

وفوق هاذ الشي، احنا الغرفة ديالنا تتسى غرفة المستشارين، وكنظن على أن المشرع المغربي أصاب في اختيار هذا الإسم، فنحن مع المشورة ومع النصيحة، وتنتظرو منكم أنكم تساعدنا.

وشكرا لكم.

بداية، أحيط المجلس الموقر علما بمنطوق قرار المحكمة الدستورية رقم 24/24 الصادر ب 04 شتنبر 2024، والذي صرحتم بموجبه بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم محمد القندوسي كعضو بمجلس المستشارين، وعليه فإن عدد أعضاء مجلس المستشارين حاليا هو 119 عضوا.

وهذه المناسبة، أطلب منكم أن نقف لقراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وأعطي الآن الكلمة للمستشارة السيدة شيماء الزمزامي، عضوة في المكتب المؤقت، لتذكير السيدات والسادة المستشارين بمقتضيات النظام الداخلي المتعلقة بانتخاب رئيس مجلس المستشارين، واحنا كنعرفو أن هاذ الشروط كلها هاضمينها السيدات والسادة المستشارين، ولكن القانون كيحتم علينا أن تكون هاذ القراءة.

فلتفضل السيدة المستشارة مشكورة.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي، عضو المكتب المؤقت:

شكرا السيد الرئيس.

المكتب المؤقت المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

يتشرف المكتب المؤقت بتذكير السيدات والسادة المستشارين المحترمين بمواد النظام الداخلي للمجلس المنظمة لعملية انتخاب رئيس مجلس المستشارين، وهي كالتالي:

الفرع الأول من الباب الرابع من الجزء الثاني:

انتخاب رئيس مجلس المستشارين.

المادة 27:

تطبقا لأحكام الفصل 63 من الدستور، ينتخب رئيس مجلس المستشارين في مسهل الفترة النيابية ثم بعد انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس.

المادة 28:

يدعو رئيس(ة) المكتب المؤقت أعضاء المجلس لانتخاب رئيس مجلس المستشارين بالإعلان عن فتح باب الترشيح.

توضع أوراق التصويت الخاصة بكل دور انتخابي في ظرف مختوم، يوقع عليه رئيس وأعضاء المكتب المؤقت، ويودع لدى الكاتب العام للمجلس.

توضع الأوراق الملغاة والمنازع فيها في غلاف مستقل مختوم وموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب المؤقت، ويجب أن يشار على ظهر الغلاف إلى عدد الأوراق الملغاة وعدد الأوراق المنازع فيها.

يجب أن تثبت في كل ورقة من هذه الأوراق أسباب إضافتها إلى المحضر، كما يجب أن يشار في الأوراق المنازع فيها إلى أسباب النزاع وإلى القرارات التي اتخذها المكتب المؤقت في شأنها.

أما الأوراق المعترف بصحتها والتي لم تكن محل أي نزاع، فيبأشر إتلافها أمام المستشارات والمستشارين الحاضرين مباشرة بعد انتهاء عملية فرز الأصوات وإحصائها.

المادة 32:

يعلن الرئيس المؤقت عن اسم المترشح(ة) الفائز برئاسة مجلس المستشارين ويدعوها(ها) إلى شغل مقعد الرئاسة.

يمكن للرئيس المنتخب الإعلان عن رفع الجلسة وعن موعد عقد الجلسة أو الجلسات الموالية، المخصصة لانتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

والآن إيلا اسمحتو غادي نفتحو الباب ديال الترشيح لمنصب الرئيس ديال المجلس ديالنا الموقر، وعلى من يرغب في الترشيح التعبير على ذلك شخصيا بالوقوف ورفع اليد.

شكرا.

إذن، عندنا مرشح، سيدي محمد ولد الرشيد.

هل من مرشح آخر؟

إذن تنغلقو باب الترشيح.

وبما أن الآن عندنا مترشح واحد فسيتم الانتخاب بالأغلبية النسبية في دور واحد، طبقا للفقرة الثالثة من المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس.

وغادي نطلب من السيد محمد بولعيش، عضو المكتب المؤقت، معاينة عملية إعداد ونسخ الورقة الفريدة للتصويت المختومة بخاتم المجلس، والتي تتضمن اسم المترشح لرئاسة مجلس المستشارين بعدد أعضاء المجلس المتكون حاليا من 119 عضوا، وذلك بمساعدة إدارة مجلس المستشارين.

لكل مستشارة أو مستشار الحق في تقديم ترشيحه للرئيس المؤقت في نفس الجلسة، بالتعبير عن ذلك شخصيا عن طريق الوقوف ورفع اليد.

يعلن الرئيس(ة) المؤقت(ة) أو من يساعده(ها) عن قائمة المترشحين، ثم يشرع في عملية التصويت.

المادة 29:

تسجل الترشيحات في ورقة فريدة للتصويت، تتضمن خانة فارغة مقابل اسم كل مترشح(ة).

تستنسخ، تحت مراقبة مساعدي رئيس المكتب المؤقت، نسخ من الورقة الفريدة تعادل عدد الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وتختتم بطابع مجلس المستشارين.

ينتدب كل مترشح(ة) ممثلا عنه(ها) لمراقبة عملية التصويت، كما يعين المجلس ثلاثة أعضاء من غير الهيئات التي ينتهي إليها المترشحون لمتابعة عملية التصويت.

كما يعين المجلس ثلاثة أعضاء من غير الهيئات التي ينتهي إليها المترشحون، لمتابعة عملية التصويت.

يعلن الرئيس بعد ذلك عن افتتاح عملية التصويت، وينادي عضو من المكتب المؤقت على المستشارات والمستشارين حسب الترتيب الأبجائي لأسمائهم العائلية، للإدلاء بأصواتهم.

المادة 30:

يجرى التصويت داخل معزل بواسطة علامة على ورقة التصويت في الخانة التي تقابل اسم المترشح(ة) المصوت له.

تفرز الأصوات من طرف مساعدي رئيس المكتب المؤقت تحت مراقبة ممثلي المترشحين.

يفصل الرئيس المؤقت، بعد استشارة أعضاء المكتب، في جميع المسائل التي قد تثار أثناء عملية التصويت وتضمن القرارات المتخذة بشأنها في محضر الجلسة.

المادة 31:

ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس في الدورة الأولى، وبالأغلبية النسبية في الدورة الثانية التي تجرى بين المترشحين الأول والثاني، اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

وعند تعادل الأصوات، يعتبر المترشح الأكبر سنا فائزا، فإن انتفى فارق السن، يحتكم إلى القرعة لتعيين الفائز.

وإذا كان المترشح وحيدا، يتم الانتخاب بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.

المستشار السيد سماويل العالوي:

1. السيد اباحنيبي محمد؛
2. السيد أبرشان عبد الحميد؛
3. ابليللا مولاي عبد الرحمان؛
4. ابن كيران محمد زكرياء؛
5. احميمد أحمد؛
6. أحرارز إبراهيم؛
7. اخشيشين أحمد؛
8. أدبدا شيخ أحمدو؛
9. أشن بوجمعة؛
10. أشن عبد الله؛
11. اعبيد بوبكر؛
12. أكناو مولاي مسعود؛
13. الإدريسي فاطمة؛
14. الأنصاري عبد اللطيف؛
15. البارودي أمين عباس؛
16. البرنيشي خليد؛
17. البكوري محمد؛
18. الجماني سيدي صلوح؛
19. الجماني سيدي مختار؛
20. الحساني فاطمة؛
21. الحسنواي لحسن؛
22. الحسني علوي مولاي إدريس؛
23. الحميني محمد رضى؛
24. الدحماني المصطفى؛
25. الدريسي مولاي عبد الرحمان؛
26. السباعي مبارك؛
27. السطي خالد؛
28. السيبة عبد الإله؛
29. الطرمونية عثمان؛
30. العلافي عبد الرحيم؛

السي بولعيش.. غينسخو ليونا الورقة ديال التصويت..

ريثما يجيونا الورقة ديال التصويت كنطلب من السيد محمد ولد الرشيد يعين وينتدب شي ممثل منو باش يراقب معنا عملية التصويت.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

السيد النعم ميارة (الملاحظ المنتخب من قبل المرشح).

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

كما أطلب من المجلس الموقر انتداب ثلاثة أعضاء من غير الهيئة التي ينتهي إليها المترشح لرئاسة مجلس المستشارين، من أجل متابعة عملية التصويت. اعطيونا عفاك 3 ديال ..، مرحبا.

كاين شي سيدي؟ وصلنا ثلاثة (3).

السي بولعيش.. شوف عفاك خذ الأسماء ديال الملاحظين، السي بولعيش، خذ الأسماء ديال الملاحظين اللي حاضرين غير المنتمين للهيئة ديال السيد المرشح.

(أسماء الملاحظين: المستشار السيدة هناء بن خير؛ المستشار السيد كمال صبري؛ المستشار السيد عبد الله مكاوي؛ المستشار السيد السالك الموساوي؛ المستشار السيد سعيد شاكر).

أطلب من السيد المخلول محمد حرمة يتأكد من خلو الصندوق الزجاجي من أي ورقة أو ظرف.

هز ذاك الشي وريه عفاك للقاعة كلها.. وسد دابا.. سد الصندوق.

جات الورقة وصلت ولا مزال؟ جاو؟

إذن غادي نعلنو على افتتاح عملية التصويت، وغادي نطلب من السي سماويل العالوي، ينادي على السيدات والسادة المستشارين تباعا باش يبدأ التصويت.

السي اسماعيل العالوي.

المستشار السيد سماويل العالوي، عضو المكتب المؤقت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

على بركة الله.

السيد رئيس الجلسة:

بشوية عليك.

يوقع ليك فالورقة.

62. بن خير هناء؛	31. العلوي الإسماعيلي مولاي المصطفى؛
63. بن عيسى محمد؛	32. العلوي محمد يوسف؛
64. بن فقيه محمد؛	33. الغزالي هند؛
65. بنجلون يوسف؛	34. الفيلاي علي؛
66. بنمبارك يحفظه؛	35. الكرش خلمين؛
67. بنمسعود محمد سالم؛	36. الكيحل عبد القادر؛
68. بودس محمد؛	37. اللبار عبد السلام؛
69. بوسلخن محمد عزيز؛	38. المخلص الحسين؛
70. حداد لحسن؛	39. المرابط الخمار؛
71. حفظي عبد الإله؛	40. السيد الموساوي السالك؛
72. حلبي محمد؛	41. السيد الموساوي سيدي الطيب؛
73. حمداني مينة؛	42. الميسوري مصطفى؛
74. حنين محمد؛	43. الهلالي جواد؛
75. حيضر عبد الاله؛	44. الهلواني مريم؛
76. زكاغ فاطمة؛	45. الهمس عبد الكريم؛
77. خورتال فتيحة؛	46. الوردي جمال؛
78. زيداني سليمة؛	47. الويداني طارق؛
79. زيدوح محمد؛	48. اليزيدي نبيل؛
80. سلامة عبد القادر؛	49. أملوك المداني؛
81. سليك نور الدين؛	50. أهل بابا حمة؛
82. شاكور سعيد؛	51. أوراغ الهادي؛
83. شكيلي إبراهيم؛	52. آيت اصحا لحسن؛
84. شمس حسن؛	53. آيت ميك كمال؛
85. شهيد عبد الكريم؛	54. أيدي يوسف؛
86. صبحي محمد؛	55. بادل عابد؛
87. صبري كمال؛	56. براي يحفظو؛
88. صواب المختار؛	57. برنيشي سعيد؛
89. عتمون المهدي؛	58. بلققيه صفيّة؛
90. علوش بوشعيب؛	59. بلقشور عبد السلام؛
91. علوي لبني؛	60. بن الطالب الحبيب؛
92. عمار بوشعيب؛	61. بن خالد كمال؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إنه لشرف عظيم أن أتوجه إليكم اليوم في هذه اللحظة الدستورية الديمقراطية بعظيم الشكر وعميق الامتنان على الثقة الغالية التي منحتموني إياها لتولي مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين برسم النصف الثاني من الولاية التشريعية الحالية.

واسمحوا لي بداية، ومن باب العرفان والتقدير، أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان للسيد والأخ النعم ميارة على ما أسداه من خدمات جليلة لفائدة مجلس المستشارين أثناء فترة رئاسته رفقة السادة أعضاء المكتب وباقي الأجهزة المسيرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذا الاستحقاق الدستوري الهام، من هيئة رئاسة الأغلبية والسادة المستشارين من كل الفرق والمجموعات البرلمانية، وكذا المكتب المؤقت، رئاسة وأعضاء والسيد الأمين للمجلس وكافة أفراد الطاقم الإداري، على الجهود التي بذلوها من أجل ضمان شروط النجاح لهذه الجلسة العامة وما سيلها من تجديد هياكل المجلس في أقرب الأجل، حتى يتمكن من استئناف أنشطته والتزاماته الدستورية.

حضرات السيدات والسادة،

إنني أقدر جسامة هذه المسؤولية وثقل هذه الأمانة، أمانة تمثيل الأمة في الاضطلاع بالمهام البرلمانية والدفاع عن المصالح الوطنية والترافع عن مختلف القضايا، إلا أن الإكراهات التي تفرضها السياقات الدولية والإقليمية والوطنية تقتضي منا التعبئة الجماعية لرفع التحديات والرهانات المطروحة، وفي مقدمتها ما يتعلق بقضية الصحراء المغربية، وكواحد من أبناء الأقاليم الجنوبية، نعبر عن اعتزازنا وتثميننا لمضامين الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأدام نصره، للدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحالية، إذ لا شك أنه خطاب تاريخي بكل المقاييس، أولا، من حيث تكريس كل مضامينه السامية لاستعراض التطورات الأخيرة لملف الصحراء المغربية، باعتبارها القضية الأولى لجميع المغاربة، وثانيا من حيث توجيهه ليس فقط للبرلمانيين، بل لمختلف الهيئات والمؤسسات والمواطنين، كما جاء في مستهل النطق الملكي السامي.

إنه خطاب يؤسس لمرحلة الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية والذي أكد فيه جلالته على أهمية الدبلوماسية البرلمانية والدور الفعال الذي ينبغي علينا أن نهض به، في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء وتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع الإقليمي.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدبلوماسية البرلمانية هي الوجه الآخر لدورنا الوطني، لأنها وسيلتنا لتعزيز مكانة المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي والتعريف

بقضاياها والدفاع عن مصالحه.

وهنا لا بد من التأكيد على عزمنا جعل القضية الوطنية في صدارة الأولويات في برنامج عمل مجلس المستشارين للسنوات الثلاثة المقبلة، من أجل تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب بفضل الانخراط الشخصي والمتابعة الدائمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهو ما يتطلب منا، العمل كل العمل، من مواقعنا المختلفة في الدفاع والالتزام والانخراط القوي في مختلف التظاهرات والتنظيمات البرلمانية والإقليمية والدولية، دفاعا وتعريفنا بعدالة قضيتنا الوطنية، على أساس مخطط الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، والذي يبقى الأفق الوحيد لتسوية ملف الصحراء المغربية.

وهذه المناسبة، نشيد عاليا بمواقف الجمهورية الفرنسية على الدعم الصريح لمغربية الصحراء، الذي ينتصر للحق والشرعية ولعدالة القضية، أسوة بباقي الدول الأكثر وزنا في العالم، والتي تفهمت مضمون الخطاب الصريح لجلالة الملك بخصوص المنظار الذي يرى المغرب به شركاءه، فتوسعت خريطة شركائنا الكبار جنوبا وشمالا وشرقا وغربا، ضمن مسار متنامي يدعم الولاية الحصرية للأمم المتحدة في معالجة هذا الملف، ويعترف بالحقائق التاريخية والجغرافية للأقاليم الجنوبية وما تعرفه من نهضة تنموية شاملة كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

لذلك، من الواجب علينا اليوم أن نواكب هذا الزخم وأن نكون صوتا قويا في المحافل العالمية لنعكس صورة مشرفة عن مجلسنا الموقر، صورة تتناسب مع تاريخنا البرلماني وعراقة تاريخ الدولة المغربية الممتد لأزيد من 12 قرنا في ارتباط قوي بين العرش والشعب.

حضرات السيدات والسادة،

لقد خصنا الدستور بمكانة سامقة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل مع مجلس النواب، لاسيما بالنظر للخصوصية والتركيبية المتنوعة والمتعددة الروافد لمجلس المستشارين، فضلا عن الخبرات والكفاءات الترابية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية التي يضمها، وهو أمر يجعل من هذا المجلس فضاء للنقاش البناء الملتمزم الحر والديمقراطي وللخبرة والرزانة والموضوعية، خصوصا وأن قوة المؤسسات الديمقراطية تقاس، علاوة على الممارسة الديمقراطية والتوافقات السياسية، بقدرتها على إنتاج تشريعات متوازنة ومواكبتها للتحديات التنموية.

إن مشاعر الفخر والاعتزاز التي عبرت عنها في مستهل كلمتي هذه، لا يوازنها في قوتها وصدقها إلا ما يكتنفنا في نفس الآن، من وعي حقيقي وإدراك عميق لجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ذلكم أن ثقتكم الثمينة في شخصي المتواضع، إنما هي مبعث تشريف ومناط تكليف في ذات الوقت، يلقي على عاتقنا جميعا تحديا جديدا ومسؤولية تجاه وطننا العزيز.

بالمجلس وتمكينهم من الشروط المادية والقانونية للقيام بواجباتهم المهنية على أحسن وجه، العمل كل العمل على تحديث الإدارة البرلمانية، ولاسيما في الجوانب المرتبطة بعقلنة وتنظيم الهيكلية الإدارية ودعم قيم الكفاءة والاستحقاق في تولي المسؤوليات وتعزيز التحول الرقمي، وكذا الاعتناء بالاستقرار الوظيفي والشأن الاجتماعي للموظفات والموظفين، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، التي دعا فيها جلالته إلى وضع هيكل داخلية ملائمة بموارد بشرية مؤهلة مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الجهوية والدولية.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المجلس هو صرح ديمقراطي عريق، يعكس نضج التجربة الديمقراطية المغربية، وأماننا اليوم مسؤولية كبرى في أن نواصل البناء، أغلبية ومعارضة، وفي احترام تام للحقوق الدستورية لمختلف المكونات البرلمانية، حتى نتمكن من ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس يعزز مكانة مجلسنا الموقر ويعلي من صرحه، ليظل رمزا للوحدة والتلاحم ومناصرة للعمل السياسي النزاهة والبناء.

فلنجعل من المرحلة المقبلة مرحلة تاريخية نكتب من خلالها فصلا جديدا من العمل البرلماني المتميز في مسيرة مجلس المستشارين، مرحلة نحقق من خلالها طموحات وتطلعات كل المغاربة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورفعت الجلسة.

ولاشك أن ذلك يحتم علينا التحلي بمزيد من الحماس والإصرار والجدية في مواصلة عملنا الجماعي المشترك، في نطاق من التعاون وإعلاء المصالح العليا للوطن، لأجل مزيد من التمكين لمجلسنا الموقر داخل البناء المؤسساتي الوطني، حتى يستمر كما كان دائما في النهوض بالقيام بمهامه الدستورية النبيلة في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وكذا في مجال تعزيز التبادل والتعاون المؤسساتي وتقوية التواصل البرلماني وتوسيع الانفتاح على المواطنين وهيئات المجتمع المدني وتعميق الديمقراطية التشاركية في كل تجلياتها الدستورية.

وكونوا على يقين، أن مسؤوليتنا في ذلك تتجاوز حدود الكلمات وفضاء قاعات الجلسات إلى الفعل الجاد والعمل الملتمزم الميداني والفعال، حتى نجسد جميعا الخصوصية الفريدة لمجلسنا الموقر، في الممارسة الملزمة للسيادة الوطنية، ولنكون الضمير الحي واللسان الصادق الذي يعبر عن نبض مختلف فئات المجتمع، وينطق بحاجاتها وتطلعاتها، في إطار التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الممثل الأسى للدولة، نصره الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أختتم هذه الكلمة، أريد أن أعرج بعجالة على موضوع لا يقل أهمية على ما سبق، ويتعلق بتأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية، بما يجعلها أداة ناجعة في مواكبة السيدات والسادة المستشارين ومساعدتهم على النهوض بأعبائهم الدستورية.

وهو ما يتطلب منا، فضلا عن الاعتناء بالموظفين ومختلف العاملين

محضر الجلسة رقم 184

التاريخ: الخميس 13 ربيع الآخر 1446 هـ (17 أكتوبر 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة.

المستشار السيد محمد ولد الرشيد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقاً لأحكام الفصل 63 من الدستور، ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة.

وقبل أن نشرع في عملية الانتخاب، أعلن طبقاً للمادة 80 من النظام الداخلي للمجلس بأن الفرق والمجموعات البرلمانية قد تشكلت..

وأعطي الكلمة مباشرة للمستشارة السيدة شيماء الزمزامي، عضو المكتب المؤقت، قصد تلاوة أسماء أعضاء المجلس، موزعة بحسب الفرق والمجموعات البرلمانية التي ينتمون إليها، وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وكذلك الإعلان عن المكونات التي صرحت بانتمائها للمعارضة.

تفضلي الأخت شيماء.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي، عضوة المكتب المؤقت:

شكراً السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة،

طبقاً للمادة 78 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بلوائح الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في منتصف الولاية التشريعية للمجلس 2021-2027، وفيما يلي تسميات الفرق والمجموعات المشكلة وعدد أعضائها وأسماء رؤسائها ومنسقيها.

فريق التجمع الوطني للأحرار:

• عدد الأعضاء: 29 عضواً؛

• رئيس الفريق: محمد البكوري؛

• باقي أعضاء الفريق:

2- عبد القادر سلامة؛

3- كمال صبري؛

4- مولاي عبد الرحمان ابليليا؛

5- مصطفى مشارك؛

6- جلييلة مرسلي؛

7- كمال آيت ميك؛

8- محمد حنين؛

9- جواد الهلالي؛

10- محمد بودس؛

11- كمال بن خالد؛

12- مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي؛

13- عابد بادل؛

14- جمال الوردي؛

15- هند الغزالي؛

16- المداني أملاك؛

17- أمين عباس البارودي؛

18- فاطمة الحساني؛

19- الهادي أوراغ؛

20- محمد زكرياء ابن كيران؛

21- مصطفى الميسوري؛

22- بوجمعة أشن؛

23- إبراهيم أخراز؛

24- الحسين ودمين؛

25- شيماء الزمزامي؛

26- عبد الرحيم العلافي؛

27- المصطفى الدحماني؛

28- سعيد شاكير؛

29- محمد بن فقيه.

كما نخب المجلس بأن الرئاسة توصلت ضمن مراسلة فريق التجمع الوطني للأحرار بإشعار بأنه طبقاً للمادة 82 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أعلن كل من فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة العدالة الاجتماعية، المؤسسين بالمجلس في بداية النصف الأول من

هذه الولاية، عن اندماجهما في فريق واحد، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بموجب البيان المشترك الصادر عن رئيس الفريق ومنسق المجموعة بتاريخ 8 أكتوبر 2024.

فريق الأصالة والمعاصرة:

• عدد الأعضاء: 19 عضواً؛

• رئيس الفريق: عبد الكريم الهمس؛

• باقي أعضاء الفريق:

2- أحمد اخشيشين؛

3- عبد الرحمان وafa؛

4- مولاي مسعود أكانو؛

5- المرابط الخمار؛

6- محمد بنعيسى؛

7- شيخ أحمدو أديدا؛

8- لحسن الحسنواوي؛

9- الحسين المخلص؛

10- إبراهيم الشكيلي؛

11- خليل البرنيشي؛

12- سعيد برنيشي؛

13- لحسن آيت أصحا؛

14- حسن شمس؛

15- عدي ويحيى؛

16- محمد مكثيف؛

17- بوشعيب عمار؛

18- الحبيب بن الطالب؛

19- صفية بلفقيه.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

• عدد الأعضاء: 17 عضواً؛

• رئيس الفريق: عبد السلام اللبار؛

• باقي أعضاء الفريق:

2- سيدي محمد ولد الرشيد؛

3- عثمان الطرمونية؛

4- محمد زيدوح؛

5- فؤاد قديري؛

6- عبد القادر الكيحل؛

7- أحمد لخريف؛

8- لحسن حداد؛

9- حمدة أهل بابا؛

10- أحمد احميميد؛

11- سيدي الخليل ولد الرشيد؛

12- عبد اللطيف الأنصاري؛

13 - محمد حلبي؛

14- محمد صبحي؛

15- طارق الويداني؛

16- محمد بولعيش؛

17- علي الفيلاي.

الفريق الحركي:

• عدد الأعضاء: 12 عضواً؛

• رئيس الفريق: مبارك السباعي.

• باقي أعضاء الفريق:

2 - المهدي عتمون؛

3 - عبد الرحمان الدريسي؛

4 - سيدي مختار الجماني؛

5 - سيدي صلوح الجماني؛

6 - يحفظه بنمبارك؛

7 - عبد الله أشن؛

8 - مولاي إدريس الحسني علوي؛

9 - عزيز مهدب؛

10 - نبيل اليزيدي؛

11 - يونس ملال؛

12 - عبد الله مكاوي.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

- عدد أعضائه: 10 أعضاء؛
- رئيس الفريق: عبد اللطيف مستقيم؛
- باقي أعضاء الفريق:
- 2- النعم ميارة؛
- 3- محمد سالم بنمسعود؛
- 4- فتيحة خورتال؛
- 5- سليمة زيداني؛
- 6- المخلول محمد حرمة؛
- 7- محمد اباحيني؛
- 8- هناء بن خير؛
- 9- يحفظو براي؛
- 10- عبد الإله السيبة.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

- عدد الأعضاء: 09 أعضاء؛
- الانتماء: المعارضة؛
- رئيس الفريق: يوسف أيزي؛
- باقي أعضاء الفريق:
- 2- عزيز مكنيف؛
- 3- أبوبكر اعبيد؛
- 4- المختار صواب؛
- 5- يوسف بنجلون؛
- 6- سماعيل العالوي؛
- 7- السالك الموساوي؛
- 8- عبد الإله حيزر؛
- 9- عبد السلام بلقشور.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

- عدد الأعضاء: 08 أعضاء؛
- رئيس الفريق: محمد يوسف العلوي؛
- باقي أعضاء الفريق:

2- عبد الإله حفطي؛

3- نائلة مية التازي؛

4- محمد رضى الحميني؛

5- سيدي الطيب الموساوي؛

6- المهدي عبد الكريم؛

7- محمد عموري؛

8- محمد عزيز بوسلخن.

فريق الاتحاد المغربي للشغل:

- عدد الأعضاء: 07 أعضاء؛
- رئيس الفريق: نور الدين سليك؛
- باقي أعضاء الفريق:
- 2- ميلود معصيد؛
- 3- مينة حمداني؛
- 4- فاطمة الإدريسي؛
- 5- بوشعيب علوش؛
- 6- مريم الهلواني؛
- 7- زهرة محسين.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

- عدد الأعضاء: 03 أعضاء؛
- منسق المجموعة: عبد الكريم شهيد؛
- باقي أعضاء المجموعة:
- 2- محمود عرشان؛
- 3- عبد الحميد أبرشان.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- عدد الأعضاء: 03 أعضاء؛
- منسق المجموعة: لحسن نازهي؛
- باقي أعضاء المجموعة:
- 2- خلمن الكرش؛
- 3- فاطمة زكاغ.

الأعضاء غير المنتسبين لأي فريق أو مجموعة برلمانية:

1- خالد السطي؛

2- لبنى علوي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة عضوة المكتب المؤقت.

كما أحيط المجلس الموقر علما بأننا سنسهر على نشر لوائح الفرق والمجموعات البرلمانية وباقي أعضاء المجلس بالجريدة الرسمية.

وقبل أن نمر إلى عملية انتخاب السادة أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة، أخبر المجلس الموقر بالترشيحات المتعلقة بعضوية المكتب ورئاسة اللجان الدائمة، والمضمنة في اللائحة الموحدة وفق المادتين 35 و99 من النظام الداخلي، وهي كالتالي:

أولا، المترشحون لعضوية مكتب مجلس المستشارين:✓ نواب الرئيس:

- النائب الأول للرئيس: السيد عبد القادر سلامة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- النائب الثاني للرئيس: السيد أحمد اخشيشين، عن فريق الأصالة والمعاصرة؛

- النائب الثالث للرئيس: السيد جواد الهلالي، عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- النائب الرابع للرئيس: السيد لحسن حداد، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- النائب الخامس للرئيس: السيد يحفظه بنمبارك، عن الفريق الحركي.

✓ المحاسبون:

- محاسب المجلس: السيد محمد سالم بنمسعود، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- محاسب المجلس: السيد السالك الموساوي، عن فريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية؛

- محاسب المجلس: السيد ميلود معصيد، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

✓ الأمناء:

- أمين المجلس: السيد مصطفى مشارك، عن فريق التجمع الوطني

للأحرار؛

- أمين المجلس: السيد محمد رضى الحميني، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- أمين المجلس: السيد عبد الرحمان وافي، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

ثانيا، المترشحون لرئاسة اللجان الدائمة بالمجلس:

- اللجنة الدائمة: لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان التي تعود للمعارضة بالمجلس:

اسم المترشح أبوبكر اعبيد، عن الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

اسم المترشح: مولاي مسعود أكانو، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

اسم المترشح: مولاي عبد الرحمان ابليللا، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

- لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمون بالخارج:

اسم المترشح: السيدة نائلة مية التازي، عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

اسم المترشح: عبد الرحمان الدرسي، عن الفريق الحركي.

- لجنة القطاعات الإنتاجية:

اسم المترشح: السيد عثمان الطرمونية، عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

والآن أطلب انتداب عضوا عن كل فريق لتمثيله في عملية الفرز والمراقبة.

(الملاحظون المنتدبون: المستشار السيد المصطفى الدحماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛ المستشار السيد عدي ويحي عن فريق الأصالة والمعاصرة؛ المستشار السيد محمد صبيح عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛ المستشار السيد سيدي صلوح الجماني عن الفريق الحركي؛ المستشار السيد عبد الإله السبية عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛ المستشار السيد عبد الإله حيضر عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية؛ المستشار السيد محمد عموري عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛ المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي عن فريق الاتحاد المغربي للشغل).

المستشار السيد سما عيل العالوي:

السيد الرئيس، نقطة نظام.

السيد الرئيس:

تفضل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سما عيل العالوي (في إطار نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

المادة 76:

"تسير الفرق والمجموعات البرلمانية بطريقة ديمقراطية تضمن لكل مستشارة أو مستشار عضو فيها المشاركة الفعلية في أنشطتها والتعبير بحرية إزاء جميع القضايا المعروضة عليها، ويتعين على كل فريق برلماني تشكيل مكتب يتولى الإشراف على تديره، يتكون من الرئيس ونائب له وأمين للمال.

تضع الفرق والمجموعات البرلمانية لوائح داخلية تحدد بموجيها، على الخصوص، كيفية تسيير أشغالها، وحقوق وواجبات أعضائها، والجزاءات المتخذة في حقهم عند مخالفة مقتضياتها.

تسري اللوائح الداخلية المذكورة بعد إيداعها لدى رئاسة المجلس داخل أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ تشكيلها.

يختار رؤساء الفرق ومنسقا المجموعات البرلمانية بالتوافق أو بالانتخاب من طرف أعضاء كل فريق أو مجموعة برلمانية."

والفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لم يشكل بعد، وكل ما بني على باطل فهو باطل.

ولهذا نحملكم السيد الرئيس، جميع المسؤولية أمام العبد وأمام الله.

احنا لحد الآن ما عندناش الرئيس، وهاد الشي خارق للقانون.

وشكرا.

السيد الرئيس:

تفضل السبي مكثيف.

المستشار السيد عزيز مكثيف (في إطار نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا للنظام الداخلي للمجلس، المادة 99 من النظام الداخلي

للمجلس:

"ينتخب المجلس رؤساء اللجان الدائمة عن طريق الاقتراع السري في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس تطبيقا لمقتضيات الفصل 63 (فقرة 3) من الدستور.

تخصص للمعارضة البرلمانية، رئاسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان.

يمكن لأعضاء المجلس الترشح لرئاسة اللجان الدائمة، باستثناء اللجنة المخصصة للمعارضة، التي يقتصر حق الترشح لها على مستشارات ومستشارين ينتمون لمكونات المعارضة بالمجلس.

تقدم الترشيحات إلى رئاسة المجلس 24 ساعة قبل افتتاح جلسة انتخاب رؤساء اللجان.

في حالة تساوي عدد الترشيحات مع عدد المناصب المقررة، يجري التصويت على لائحة موحدة تضم كل الترشيحات."

ولهذا أعلن نفسي مرشحا لرئاسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وأنتوما السيد الرئيس أدري أنني قد قدمت الترشيح ديالي، والآن أزي الترشيح ديالي داخل القاعة.

وشكرا للجميع.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم عن الاتحاد الاشتراكي، لقد توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية مؤرخة في يوم 14 أكتوبر 2024، تفيد بتعيين الفريق السيد يوسف أيدي رئيسا للفريق.

كما توصلت بلائحة أعضاء الفريق مكتوبة بخط اليد، متضمنة توقيعاتكم السادة المستشارين وأرقام بطائق التعريف ديالكم، ومختومة بخاتم فريق الاتحاد الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

واعتمدت رئاسة المجلس على المراسلة المذكورة في إعلان تأسيس الفريق، لأنها صادرة عن الفريق، طبقا للمادة 78 من النظام الداخلي.

ومن حق الرئاسة التحقق فقط من وجود توقيعات أعضاء الفريق وعددها وأسمائها وأصحابها، ولا يمكنها النفاذ إلى الأمور الأخرى التي تهم التنظيم الداخلي ديال الفريق.

واعبارا لذلك، فإن الفريق قد تم تأسيسه بكيفية سليمة بالنسبة لنا، ولدنا لائحة موحدة، مستوفية للشروط، موقعة من رئيس الفريق، هي هادي الإخوان.

والي فهمت منك دابا السيد المستشار أنكم بحال إيلا ساحبين التوقيع ديالكم من هاد اللائحة التي أنتوما موقعين فيها.

منذ انتخابي رئيسا للمجلس يوم السبت المنصرم، على أي نتلقى جميع مراسلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس، موليا اهتماما خاصا للمراسلات المتعلقة بانتخاب هيكل المجلس.

إلى غاية يوم أمس، مع الساعة الثالثة بعد الزوال، لم تتلق كتابة رئاسة المجلس أي ترشيح من سيادتكم، علما أن المادة 99 من النظام الداخلي تفرض علي أني تنقدم ترشيحات اللجان الدائمة 24 ساعة قبل انعقاد الجلسة على الأقل.

شكرا.

السيد المستشار، الله يربحك السيد المستشار، خيلنا نكملو.. تفضلو نستكملوه. تفضل، تفضل.

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

السيد الرئيس، شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

أنا قدمت الترشيح ديالي البارح مع الثالثة (3) ديال العشية، وكنا فالرئاسة ديالكم، نعم أسيدي، بحضور معايا 3 ديال المستشارين برلمانيين، وأنا رابعهم.

واستقبلنا السيد مدير الديوان، قلنا له أودي احنا راه مقتضيات النظام الداخلي المادة 99، راه تنص على أن نقدمو الترشيح ديالنا داخل الأجل القانوني وهو 24 ساعة، رغم هذالك الأجل راه فيه شوية ديال التعسف.

لأن كيف يعقل يخرج البلاغ مع 3 ويكون التصويت مع الثلاثة (3) ديال غدا ديالها.

كان أضعف الإيمان تعطى واحد المدة، ويكونو الترشيحات، ويتدار إعلان الترشيحات ويكون مكتب اللي تتلقى الترشيحات، وتكون مسائل كما نتعدادو فالترشيحات العادية، واخا هكذالك أنا في الثالثة (3) كنت في الباب ديالكم، نعم أسيدي، عند الكتابة ديالكم الخاصة.

واستقبلنا السيد مدير الديوان، قال لنا غادي نتصل مع السيد الرئيس، بقينا كنتسناو، بقيت هنايا البارح حتى للثامنة (8) دالعشية، وأنا هنا فالمجلس، عاد غادرت المجلس.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس،

السيد المستشار، والسادة المستشارين،

خص ما يكونش التناقض في الكلام، الله يربحكم..

إيلا كنتو غادي تسحبو التوقيع ديالكم، بغيتك تأكدها لي السيد المستشار.

شكرا.

تفضل السيد مكنيف.

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

السيد الرئيس المحترم،

احنا وقعنا غير لائحة ديال الانتماء للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

احنا توصلنا برسالة عن طريق الواتساب يوم الثلاثاء باش نشكلو الهيكل ديال الفريق.

وحضرنا هنا للمجلس، كانت ذيك الساعة باش غادي نكون مع الحادية عشر والنصف، احنا حضرنا مع الحادية عشر والنصف، بقينا جالسين في الفريق.

إذا بنا نتوصل برسالة أخرى في الواتساب تقول لك أودي نظرا لهادي وهادي، غادي نزيدو واحد الساعة، زدنا ساعة، وعاود بقينا جالسين، وهوما يسيفطو لنا ميساج واحد آخر، معرفتش شكون اللي كيسيفط ديك الميساجات، تقول لك إلى موعد لاحق.

واحنا راسلناك، السيد الرئيس، مراسلة تنخبروك فيها بأنه احنا داخل الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لم يشكل الفريق، والنسخة راه موجهة إلى سيادتكم بالتوقيعات ديال المستشارين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد العضو، المادة 76 من النظام الداخلي اللي تكلمتو عنها المجلس تخول لفريقكم المحترم الإطار القانوني المناسب، للتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بتعيين رؤساء الفرق ومكاتبها، من خلال لائحتم الداخلية، وذلك خلال كامل مدة الولاية التشريعية للمجلس، وهي مسائل داخلية للفريق.

احنا كرئاسة المجلس ما عندناش الحق فالتدبير ديالها، المادة 76 تشترط إحالة المحضر مع مراسلة تعيين الفريق، وبالتالي لا يمكن للرئاسة إضافة أحكاما غير منصوص عليها في النظام الداخلي.

ندعو السيدات والسادة المحترمين إلى معالجة القضايا الداخلية للفرق والمجموعات، بعيدا عن أشغال هذه الجلسات العامة، وعلى الجميع، إن شاء الله، التحلي بالحكمة من أجل استكمال هيكل هذا المجلس.

أما بالنسبة للجواب ديال اللجان وهذا.. لقد حرصت منذ البداية،

الاتحاد الاشتراكي اللي عندو واحد القيمة كبيرة عند المواطنين وعندنا. فرجاء، رجاء الإخوة يحلو المشاكل ديالهم بالطريقة اللبقة اللي تنعرفوها فهمم، وهاذ الشي ما نطجوهشي اليوم الجلسة، راه احنا فرحانيين أنكم تكونو مجموعين كيف كنتو.

ولكن تنظن، السيد الكاتب الأول راه عندو من الدراية ومن الحنكة باش يمكن لو يحل هاذ المشكل، وما نناقشوهش احنا.

تمنيت ما نسمعشاي فريق عتيد، حزب قوي أننا نبقاو نناقشو فهاذ.. اللي تنعتبرها أشياء اللي يمكن يتحل فالفريق.

أنا تناشد السي عزيز مكنيف، وتنعرفو بطيبوبتو، هذا يحل المشكل ديالو وديال الإخوان اللي مزالين مختلفين، يتحل داخل الفريق، وغادي نكونو تنتصرو لواحد المحبة اللي خصها تسود، سواء بين الفرق ولا سواء فهاذ المجلس الموقر.

كنعتذر للإخوة، راه ما شي قصدي أنني ندخل، لأن ما شي شغلي، تناكدها، ولكن أنا بغيرتي على الاتحاد الاشتراكي وعلى الفريق الاشتراكي، كنتمنى باش تجمعو الشتات ديالكم وأنكم تسويو المشاكل ديالكم بيناتكم داخل الفريق.

شكرا السيد الرئيس.

واسمح لي.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماويل العالوي (في إطار نقطة نظام):

السيد الرئيس،

اللائحة اللي أعطاكم الإخوان هي لائحة درنا (la signature) على أساس بالي احنا كمنتسبو لهاذ الحزب هذا، خص (normalement) يكون المحضر اللي فيه رئيس الفريق ونائب الرئيس وأمين المال.

يعني هاذيك اللائحة ما عندها حتى شي علاقة برئاسة الفريق.

وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم،

كنتطلب من الجميع التحلي بالحكمة اللازمة لإنجاح هاذي الجلسة وتجنب إثارة القضايا الداخلية للفرق والمجموعات أو الاختلافات التي لا تهم سير هذه الجلسة العامة، نحاولو أننا نواصلو أشغالنا، ونمر مباشرة إلى عملية التصويت.

أنا استلمت رسالة غير معني بها من واحد الفريق معين اللي أنتوما فيه، استلمت رسالة غير قانونية وغير ملزم عني ناخذها، ومع ذلك اخذها الديوان واخذواها وأكيزواكم عليها واعطاوها.

لذلك، أنا تنستقبل جميع الرسائل، ومع ذلك هناك كايين مكتب الضبط، كايين بزاف ديال الأمور اللي خصك تمشي لعندها وتدفع لها.

أنا تنقول عنه خارج الأجال لا يمكنني أن أستلم ولو بدقيقة ولو بثانية، لا يمكن لي أن أستلم، خارج الأجال من بعد الثالثة (3) أو كذا لا يمكن، لا يمكن، أنا نلتزم بالنظام الداخلي اللي أنتوما السادة المستشارين وافقتو عليه وصوتو عليه.

أنا ذلك ملي تبغي إن شاء الله تغيرو النظام الداخلي ديالكم وكذا.. أنا كرئيس مؤسسة مفروض عليا أنني ألتزم بهاذ القانون وهذا النظام الداخلي.

لذلك، نشكرك على هاذ التدخلات.

تفضل السيد..

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

راه ما تنكذبكش وما تنقولكش.. أنا راه جيت والحمد لله الوسائل هنا، الكاميرات وكلشي، راه الحمد لله كلشي هنا باين، راه ما احناش فشي بلاصة اللي ما عندهاش الإجراءات ديالها القانونية، أنا كنت هنا مع الثالثة (3) قل دقيقة، هنا وجيت عندكم وبقيت جالس تما بحضور الشهود السادة مستشارين برلمانيين، وراه معنا هنا فالقاعة، وبقينا جالسين فالبيرو، واستقبلنا ما عدا مدير الديوان اللي قال لنا انتظرو السيد الرئيس مشغول ببقينا كمنتظرو.

مشينا عند السيدة اللي فالكتابة الخاصة قالت لك أنا ما نتوصلش بالترشيحات، إيلا كان شي حاجة أخرى الله أعلم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

أنا كتنظن وإيلا استأذنو لي الإخوان ديالي فالفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، اللي كبار جدا على هاذ الخلافات واللي ما يمكنلينا نشروها اليوم فهاذ الجلسة الموقرة اللي المستشارين كلهم متفقين وبنيناها على واحد المحبة كأننا عائلة واحدة.

صحيح، أنا ماشي شغلي نجاب الإخوان، ولكن راه هذا حزب

تفضل السي مكنيف.

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

دأبا هاذ اللاتحة اللي أنتوما السيد الرئيس اخذيتو عليها المعيار ديال الترشيحات ديال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، يعني كتعتبروها..

راه ما درناش اجتماع، واش عندك شي محضر اللي تبدل بأننا احنا درنا اجتماع وصوتنا ودرنا الرئيس ونائب الرئيس وأمين المال؟

السيد الرئيس:

أنا المعتمدة عندي، تنعتمد اللوائح التي تأتي من الفرق.

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

.. من أجل الانتساب للفريق.

احنا راه جينا قلت لك وراسلناك، راه راسلناك السيد الرئيس تنقول لك باللي احنا حضرنا، وهاذ الشي راه ما تدار لا بالتوافق..

السيد الرئيس:

السيد مكنيف، إذا كان.. السادة المستشارين، إذا كان لأي طرف قناعات مغايرة ونحن في بلد المؤسسات فله أن يمارس جميع الحقوق المخولة له بموجب القوانين الجاري بها العمل.

لذلك، نرجو منكم مراعاة حسن سير الجلسة العامة ونكملو الاشتغال ديالنا.

تفضلي السيدة الرئيسة.

.. تفضلو نكملو استمرار الأشغال.

.. راه خارج الأجل السي، راه ما يمكنش ناخذ الترشيح وأنت ما دفعتيش ترشيح.

الترشيح أنا ما اخذيتوش، ما عنديش أي حاجة كتقول بلي على أساس أنك ترشحت، ودأبا في الجلسة العامة، راه كاي قانون، نظام داخلي كيقول بـ 24 ساعة قبل.

.. السي مكنيف ما نوصلوش لهاذ الممارسات الله يربحك، الله يربحك السيد المستشار، ما نوصلوش لها.

كنطلب من الإخوان أننا نستمر فاعملية ديال التصويت.

إن شاء الله بإذن الله تعالى وأنا راه كيفما أكدت عنه أي واحد عندو قناعات مغايرة أو كذا نحن في بلد المؤسسات فله أن يمارس جميع الحقوق المخولة له.

شكرا.

يالاه نبدأو باسم الله.

تفضل، السيد... المكتب كمل الأشغال الله يربحك.

المستشار السيد سماعيل العالوي (عضو المكتب المؤقت):

بسم الله الرحمن الرحيم.

1- السيد اباحني محمد؛

2- أبرشان عبد الحميد؛

المستشار السيد عزيز مكنيف (في إطار نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أطلب منك السيد الرئيس في الأخير فاش تسالي هاذ العملية هاذي غادي تعطوننا المحضر اللي فيه الأقوال ديالنا.

شكرا.

السيد الرئيس:

في آخر الجلسة بإذن الله تعالى.

المستشار السيد سماعيل العالوي (عضو المكتب المؤقت):

3- ابليلا مولاي عبد الرحمان؛

4- ابن كيران محمد زكرياء؛

5- احميميد أحمد؛

6- أحرار إبراهيم؛

7- اخشيشين أحمد؛

8- أدبدا شيخ أحمدو؛

9- أشن بوجمعة؛

10- أشن عبد الله؛

11- اعبيد أبوبكر؛

12- أكناو مولاي مسعود؛

13- الإدريسي فاطمة؛

14- الأنصاري عبد اللطيف؛

15- البارودي أمين عباس؛

16- البرنوشي خليل؛

48- اليزيدي نبيل؛	17- البكوري محمد؛
49- أملاك المداني؛	18- الجماني سيدي صلوح؛
50- أهل بابا حمة؛	19- الجماني سيدي مختار؛
51- أوراغ الهادي؛	20- الحساني فاطمة؛
52- آيت اصحا لحسن؛	21- الحسنواوي لحسن؛
53- آيت ميك كمال؛	22- الحسني علوي مولاي إدريس؛
54- أيدي يوسف؛	23- الحميني محمد رضى؛
55- بادل عابد؛	24- الدحماني المصطفى؛
56- براى يحفظو؛	25- الدريسي مولاي عبد الرحمان؛
57- برنيشي سعيد؛	26- السباعي مبارك؛
58- بلفقيه صافية؛	27- السطي خالد؛
59- بلقشور عبد السلام؛	28- السيبة عبد الإله؛
60- بن الطالب الحبيب؛	29- الطرمونية عثمان؛
61- بن خالد كمال؛	30- العلافي عبد الرحيم؛
62- بن خير هناء؛	31- العلوي الإسماعيلي مولاي المصطفى؛
63- بن عيسى محمد؛	32- العلوي محمد يوسف؛
64- بن فقيه محمد؛	33- الغزالي هند؛
65- بنجلون يوسف؛	34- الفيلاي علي؛
66- بنمبارك يحفظه؛	35- الكرش خلمين؛
67- بنمسعود محمد سالم؛	36- الكيحل عبد القادر؛
68- بودس محمد؛	37- اللبار عبد السلام؛
69- بوسلخن محمد عزيز؛	38- المخلص الحسين؛
70- حداد لحسن؛	39- المرابط الخمار؛
71- حفطي عبد الإله؛	40- السيد الموساوي السالك؛
72- حلمي محمد؛	41- السيد الموساوي سيدي الطيب؛
73- حمداني مينة؛	42- الميسوري مصطفى؛
74- حنين محمد؛	43- الهلاي جواد؛
75- حيضر عبد الإله؛	44- الهلواني مريم؛
76- زكاغ فاطمة؛	45- الهمس عبد الكريم؛
77- خورتال فتيحة؛	46- الوردي جمال؛
78- زيداني سليمة؛	47- الويداني طارق؛

110- وافا عبد الرحمان؛

111- ودمين الحسين؛

112- ولد الرشيد سيدي الخليل؛

113- ولد الرشيد سيدي محمد؛

114- يحي عدي؛

115- عرشان محمود؛

116- بولعيش محمد؛

117- الزمزامي شيماء؛

118- حرمة المخلول محمد؛

119- العالوي سماعيل.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي (عضو المكتب المؤقت):

الاخوان اللي التحق بالقاعة وباقي ما صوت يتفضل.

لا صافي انتهت.

السيد الرئيس:

قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت.

هل صوت جميع السيدات والسادة المستشارين الحاضرين؟

إذن أعلن عن اختتام عملية التصويت وبدأ عملية الفرز.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة (عضو المكتب المؤقت):

6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21،

.....22

السيد الرئيس:

السيد المستشار،

غادي تدير عدد المصوتين والأوراق الملغاة والأصوات التي حصلت

عليها كل لائحة.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة (عضو المكتب المؤقت):

عدد التوقيعات: 74؛

الآن نقوم بحساب الأظرفة:

79- زيدوح محمد؛

80- سلامة عبد القادر؛

81- سليك نور الدين؛

82- شاكر سعيد؛

83- شكيلي إبراهيم؛

84- شميس حسن؛

85- شهيد عبد الكريم؛

86- صبيحي محمد؛

87- صبري كمال؛

88- صواب المختار؛

89- عتمون المهدي؛

90- علوش بوشعيب؛

91- علوي لبنى؛

92- عمار بوشعيب؛

93- عموري محمد؛

94- قديري فؤاد؛

95- لخريف أحمد؛

96- محسين زهرة؛

97- مرسل جلييلة؛

98- مستقيم عبد اللطيف؛

99- مشارك مصطفى؛

100- معصيد ميلود؛

101- مكاوي عبد الله؛

102- مكنيف عزيز؛

103- مكنيف محمد؛

104- ملال يونس؛

105- مهدي عزيز؛

106- مهدي عبد الكريم؛

107- النعم ميارة؛

108- مية التازي نائلة؛

109- نازهي لحسن؛

محضر الجلسة رقم 185

التاريخ: السبت 15 ربيع الآخر 1446 هـ (19 أكتوبر 2024 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقاً لأحكام الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين، لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2025.

وكما تعودنا على مر السنين، تشكل مناقشة مشاريع قوانين المالية محطات أساسية للعمل المشترك بين الحكومة والبرلمان، كما توفر فرصة سنوية لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وهو ما تحرص عليه هذه الحكومة منذ تنصيبها، بكل صدق ومسؤولية،

في سبيل مواجهة مختلف التحديات ومعالجة القضايا الكبرى التي تواجهها بلادنا، بما يستجيب للرؤية السديدة لصاحب الجلالة نصره الله ويحقق انتظارات شعبه الوفي.

حضرات السيدات والسادة،

يتزامن إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع تخليد بلادنا للذكرى الخامسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عرش أسلافه الميامين.

وهو العهد الذي عرف مسارا تنمويا شاملا أبدعه وقاده صاحب الجلالة حفظه الله وأيده منذ ربع قرن، مترجما بذلك رؤية ملكية واضحة لمشروع مجتمعي إصلاحى متكامل، يتجلى خيطه الناظم في تحقيق التوازن بين الطموحات والإمكانات، وبين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. وكلها عناصر تنصهر في نموذج تنموي متفرد، يزاوج بين الإرادية والواقعية، ويستمد قوته من القدرة على استلهام مناعة النسيج الهوياتي الوطني، ومن الانفتاح على التطورات التي يعرفها العالم.

وقد عرفت بلادنا خلال هذه المرحلة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، تحقيق تراكمات ومكتسبات غير مسبوقه شملت كافة المجالات، كما مكنت المملكة من امتلاك مناعة وقوة، كان لها الفضل في مواجهة مختلف الأزمات والتحديات الخارجية والداخلية، والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مع مواصلة البناء بثبات وتدرج في إطار من الاستقرار والانفتاح.

وبفضل هذه الرؤية الملكية الحكيمة والمتبصرة، فقد تمكنت بلادنا من الانخراط في برنامج تحديتي طموح ومستدام، أتاح للمغرب الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، وتنويع شراكاته ونسيجه الاقتصادي، موازاة مع تطوير البنيات التحتية الكبرى بمختلف جهات المملكة، كميناء طنجة المتوسط الذي يعتبر أكبر منصة للحاويات في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق أول قطار فائق السرعة في إفريقيا.

هذا إلى جانب ريادة بلادنا على الصعيد القاري في مجموعة من القطاعات الواعدة كالطاقات المتجددة وصناعة وتصدير السيارات والطيران والإلكترونيك.

كما عرفت المملكة خلال هذا المسار، توطيد الجبهة المتقدمة، وتسريع مختلف الأوراش المرتبطة بها، في تكامل مع سياسة اللاتمرکز الإداري بما يضمن تحقيق العدالة المجالية ويعزز الدينامية التنموية التي تعرفها مختلف جهات المملكة، لاسيما أقاليمنا الجنوبية التي خصها صاحب الجلالة نصره الله بنموذج تنموي متفرد، صارت جل مشاريعه اليوم جزءا من واقع هذه الأقاليم، وأرضية فعلية لتسريع وتكريس الجبهة المتقدمة.

وفي نفس الإطار، عرفت هذه المرحلة المجيدة من تاريخ المملكة،

كل ذلك، في إطار التدبير الدقيق للتوازنات المالية بما يضمن استثمار أقصى مؤهلاتنا دون تعريض أسس مناعتنا المالية لمخاطر الانزلاق، حيث تمكّنتنا من رفع ميزانية الاستثمار بمستويات قياسية لتنتقل من 245 مليار درهم سنة 2022 إلى 335 مليار سنة 2024. كما ارتفعت المداخيل الجارية بمعدل سنوي بلغ 12,5% بين سنتي 2021 و2023.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تم تحقيقه من حصيلة مشرفة خلال النصف الأول من هذه الولاية الحكومية، ويقدر ما يدعوننا للاعتزاز، فإنه يشكل أيضا حافزا بالنسبة لنا من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات التي تندرج في هذا المسار التنموي والتحديثي الذي تشهده بلادنا، وذلك ترجمة للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، واستجابة لانتظارات كل المغاربة. ذلك أن الحكومة حريصة على مواصلة مختلف الأوراش المجتمعية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا، مع التصدي لكافة التحديات التي يفرضها علينا السياق الحالي داخليا وخارجيا، والتي يتعين علينا جميعا مواجهتها.

إذ تشكل مناقشة مشروع قانون المالية من طرف مجلسكم الموقرين، فرصة للارتقاء بالعمل المشترك بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية قصد الوقوف على حجم هذه التحديات وإيجاد أنسب الحلول لمعالجتها.

وعلى هذا الأساس، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، وتحديد أولوياته طبقا للتوجهات الملكية السامية، والتزامات البرنامج الحكومي، التي تروم الارتقاء بنموذجنا الاجتماعي والاقتصادي والمالي والحفاظ على توازناته، لاسيما عبر استكمال تنزيل الأوراش المجتمعية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وتعزيز الاستثمار المنتج لفرص الشغل وللقيمة المضافة العالية، خصوصا في القطاعات التي تعزز الأمن المائي والطاقي والغذائي، والاستراتيجيات القطاعية التي تخدم المجالات الحيوية لاقتصادنا الوطني وتعزز مناعته، موازاة مع مواصلة تحديث البنى التحتية والخدمات العمومية، بما يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية بمختلف جهات المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الخوض في توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2025 وتفصيله، لا بد من الوقوف أيضا عند أهم تطورات الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية التي تم في ظلها إعداد هذا المشروع.

فكما تعلمون، يأتي مشروع القانون المالي لسنة 2025، في سياق دولي لازال يغلب عليه عدم اليقين بسبب توالي الأزمات المناخية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية، حيث من المتوقع ألا يتعدى معدل النمو العالمي 3,2% خلال سنتي 2024 و2025، بينما

تعزيز تموقع بلادنا على الصعيدين القاري والدولي، موازاة مع مراكمة الإنجازات والمكاسب الديبلوماسية الحاسمة، والدينامية الدولية غير المسبوقة التي تدعم ملف وحدتنا الترابية، والتي تم تحقيقها بفضل القيادة الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، الذي أكد في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة على:

"أنا سنمر في قضية وحدتنا الترابية، من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير داخليا وخارجيا وفي كل أبعاد هذا الملف"، وعلى أن: "المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز موقف بلادنا، والتعريف بعدالة قضيتنا، والتصدي لمناورات الخصوم". انتهى كلام صاحب الجلالة.

وهي مناسبة لتأكيد تعبئة الحكومة إلى جانب كل مؤسسات الدولة وكل قواها الحية من أجل الدفاع عن عدالة قضيتنا الوطنية.

وهي مناسبة كذلك لتجديد عبارات الشكر والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت الحكومة منذ تنصيبها بشكل جدي وعملي في هذا المسار التحديثي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة حفظه الله، هذا المسار الذي يقوم، كما ذكرت سابقا، على التوازن بين الطموحات والإمكانات، وعلى الانسجام بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التكامل بين القرارات الظرفية والأوراش الهيكلية بعيدة الأمد.

ولعل الإنجازات التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من ولاية هذه الحكومة، تبين ذلك بشكل واضح، سواء على المستوى الاجتماعي عبر تنزيل الإصلاح المجتمعي لتعميم الحماية الاجتماعية، وتسريع تأهيل المنظومة الصحية، وتنزيل إصلاحات التعليم والتعليم العالي والتكوين المهني، ومأسسة الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور ودعم أئمة المواد الأساسية وأئمة الكهرباء، والمقررات الدراسية والأعلاف والأسمدة، وذلك بالموازاة مع تفعيل البرنامج الملكي للدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، إضافة إلى التدابير الضريبية والجمركية ذات الطابع الاجتماعي كإعفاء بعض المنتجات الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة؛

أو على المستوى الاقتصادي من خلال إخراج ميثاق الاستثمار، وتسريع مسار المصادقة على مشاريع استثمارية كبيرة، ثم الشروع في إنجازها بشكل فعلي، إلى جانب تسريع الإصلاحات المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار وفعاليتها، وإصلاح العدالة وتبسيط المساطر الإدارية وتعزيز اللاتمرکز الإداري.

-رابعاً: الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

بالنسبة للرهان الأول، والذي يروم تعزيز أسس الدولة الاجتماعية من خلال عمل الحكومة على استكمال التنزيل الفعال لورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، مع مواصلة أداء الاشتراكات برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، وذلك بميزانية سنوية تناهز 10 ملايين درهم.

وبالنسبة للدعم الاجتماعي المباشر، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على مواصلة هذا البرنامج، حيث سيتم الرفع من الدعم، ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل المتدرسين، أو دون ست (6) سنوات أو في وضعية إعاقة (اللي عندهم 350 درهم)، وإلى 175 درهم عن كل ولد من الأولاد الثلاثة الأوائل غير المتدرسين.

أما بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب دون ست سنوات أو الذين يتابعون دراستهم، فسيبلغ هذا الدعم 375 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل، دون أن يقل الحد الأدنى بالنسبة لكل أسرة عن 500 درهم شهرياً، ليبليغ بذلك الغلاف المالي لهذا البرنامج 5,26 مليار درهم برسم سنة 2025.

كما ستعرف سنة 2025 استكمال تنزيل مكونات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي للمشروع في توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، وتوسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

وبالنسبة لورش تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، فإن الحكومة عازمة من خلال مشروع قانون المالية على مواصلة تنزيل الإصلاح الشمولي للمنظومة الصحية الوطنية بمختلف مكوناتها، وذلك لإنجاح تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولتمكين المواطنين والمواطنات من الولوج للعلاجات في ظروف جيدة.

وستواصل الحكومة تعزيز العرض الصحي، خلال سنة 2025، عبر مواصلة تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية، بالموازاة مع استكمال أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من أكادير والعيون والرشيديّة وبنو ملال وكلميم، واستكمال إعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط ببنية علاجية وتصميم من الجيل الجديد، إضافة إلى متابعة تأهيل المستشفيات الجامعية القائمة.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل برنامج تأهيل ما يقارب 1400 مؤسسة للرعاية الصحية، باعتبارها لبنة أساسية لتقريب الخدمات الصحية من المواطنين، حيث نجحت الحكومة في تأهيل 872 مركزاً صحياً، سينضاف إليها 524 مركزاً صحياً

سيعرف النمو ارتفاعاً طفيفاً في منطقة اليورو، من 0,9% خلال سنة 2024، إلى 1,3% خلال سنة 2025.

وعلى المستوى الوطني، فقد تم إعداد هذا المشروع في سياق يتسم بتراجع معدل التضخم إلى 1,1% عند متم شهر غشت 2024، بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة لدعم الأسعار والمدخلات الفلاحية.

كما يتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نمواً يقدر بـ 3,3% مع نهاية سنة 2024، مدفوعاً أساساً بالدينامية التي يعرفها القطاع غير الفلاحي، الذي يتوقع أن يعرف ارتفاعاً في القيمة المضافة بنسبة 3,7% بعد أن سجل 3,5% في سنة 2023.

وقد تأكدت هذه الدينامية على ضوء المنحى الإيجابي الذي عرفته القطاعات المصدرة إلى غاية متم شهر غشت من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023، لاسيما صادرات قطاع السيارات التي ارتفعت بـ 7,6%، والفوسفاط ومشتقاته التي ارتفعت بـ 11,7%، إلى جانب ارتفاع مبيعات الإسمنت بـ 7,2%، والتطور الملحوظ الذي يعرفه القطاع السياحي، حيث حقق أرقاماً قياسية في عدد السياح الذي بلغ 11,8 مليون سائح، (أي ارتفاع بـ 16%)، وكذلك في المداخيل التي بلغت 76,4 مليار درهم (أي ارتفاع بـ 6,7%)، موازاة مع الارتفاع المسجل في الاستثمارات الأجنبية ببلادنا والتي عرفت تطوراً مهماً لتبلغ أزيد من 25 مليار درهم (ارتفاع تقريباً بـ 41%) وذلك خلال نفس الفترة.

وستمكن هذه الدينامية من تقليص عجز الميزانية ليستقر في حدود 4% سنة 2024، بعد أن بلغ مستوى 5,4% سنة 2022، و4,3% سنة 2023، وذلك على الخصوص بفضل تواصل تحسن الموارد الضريبية التي ارتفعت بـ 23,9 مليار درهم، أي بزيادة 11,9% نهاية شهر شتنبر من السنة الحالية مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

ينبغي مشروع قانون المالية لسنة 2025، على أولويات واقعية ومتكاملة ترمي للإجابة على مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بناء على النتائج والمكتسبات التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من هذه الولاية الحكومية، ووفق توجهات تضمن الاستمرارية من أجل مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية ونموذجنا الاقتصادي والمالي، وذلك تجسيدا للتوجهات الملكية السامية والالتزامات البرنامج الحكومي.

وعليه، تسعى الحكومة من خلال توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2025، إلى الإجابة على أربع رهانات كبرى ومتكاملة، تتمثل فيما يلي:

-أولاً: مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛

-ثانياً: توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

-ثالثاً: مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية؛

الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية والنهوض بمستوى مواردها البشرية، وملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل.

وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدر بما يزيد عن 16,4 مليار درهم، وذلك برسم السنة المالية 2025.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على مواصلة تطوير عرض التكوين المهني ووضعه في مساره الصحيح الذي يستجيب لمتطلبات سوق الشغل، تنفيذًا للتوجهات الملكية بهذا الخصوص، وذلك من خلال استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات، مع إعادة النظر في جل شعب التكوين وتطوير وسائله، وإرساء إصلاحات هيكلية لتحسين حكامه القطاع وفعاليتها بشكل يتماشى مع حاجيات المقاولات.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، ستواصل الحكومة خلال سنة 2025، أجراء التدابير الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال مواصلة دعم المواد الأساسية، لاسيما غاز البوتان والسكر المكرر والدقيق الوطني للقمح اللين عبر تخصيص ما يفوق 16,5 مليار درهم لصندوق المقاصة.

وفي إطار تكريس المسار الديمقراطي، وتعزيز السلم الاجتماعي، وتجسيدها لتوجهات صاحب الجلالة نصره الله، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على تنزيل التزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي، والذي سيخصص له غلاف مالي يقدر بـ 20 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع إجمالي التزامات تناهز 45 مليار درهم في أفق سنة 2026.

وانسجامًا مع ما سبق، ستعرف السنة المالية 2025 مواصلة الحكومة تنزيل التزامها المتعلق بإصلاح الضريبة على الدخل، وذلك على الخصوص عبر مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل من خلال رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من الضريبة من 30.000 إلى 40000 درهم، مما سيمنح من إعفاء دخول الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريًا.

هذا إلى جانب مراجعة الشرائح الأخرى للجدول، بهدف توسيعها وتخفيض أسعار الضريبة المطبقة عليها، مما سيترتب عنه تخفيض قد يصل إلى 50% من هذه الأسعار، ينضاف إلى كل ذلك تخفيض سعر الضريبة الهامشي من 38% إلى 37%.

كما ستعمل الحكومة على ضمان الإمداد العادي للسوق الوطنية بالمنتجات بأسعار مناسبة، وذلك من خلال إعفاء عمليات استيراد كمية محددة من الحيوانات الحية والمنتجات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة، وكذا وقف استيفاء رسوم الاستيراد، من فاتح

سيتم إنهاء أشغال تأهيلهم خلال سنة 2025.

وموازة مع ذلك، ستواصل الحكومة تعزيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي من خلال تنزيل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية، والرفع من مستوى التأطير الطبي وشبه الطبي، ليبلغ 25 مهنيًا لكل 10.000 نسمة في سنة 2026، و45 مهنيًا للصحة لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

كما تعمل الحكومة على توفير المناصب المالية الضرورية لمواكبة وتلبية احتياجات القطاع من الموارد البشرية، حيث تم تخصيص 6500 منصب مالي لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وستواصل الحكومة أيضا العمل على تعزيز الحكامة الاستشفائية والتوزيع الترابي للعرض الصحي، عبر تفعيل المجموعات الصحية الترابية، والهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، موازاة مع تزويد جميع البنيات الصحية بما فيها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالنظم والمعدات المعلوماتية، في أفق التجهيز الكلي للنظام المعلوماتي المندمج قبل نهاية سنة 2025.

وقد خصصت الحكومة غلafa ماليًا يقدر بـ 32,6 مليار درهم لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، وذلك بزيادة ما يناهز 1,9 مليار درهم مقارنة مع سنة 2024.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص إصلاح منظومة التربية والتعليم، تولى الحكومة عناية خاصة لقطاع التربية والتعليم باعتباره مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، حيث ستعمل خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي، لفائدة 983.654 مستفيد برسم الموسم الدراسي 2024-2025، وتوسيع «مدارس الريادة» لتشمل 6262 مدرسة ابتدائية و232 إعدادية، خلال نفس الموسم الدراسي، وكذا توسيع العرض المدرسي من خلال افتتاح 189 مؤسسة تعليمية جديدة، 68% منها بالوسط القروي، وذلك بالموازة مع مواصلة المجهودات المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي.

ولهذه الغاية، فقد خصصت الحكومة غلafa ماليًا إضافيًا يقدر بـ 11,7 مليار درهم، لقطاع التربية والتعليم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا القطاع حوالي 85,6 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وإدراكًا من الحكومة لأهمية اندماج بلادنا في مجتمع المعرفة وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، فستعمل خلال سنة 2025، على مواصلة تنزيل

مندمج ومشروع مجتمعي مستدام، عبر استثمار المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، في أفق بلوغ المكانة التي يستحقها المغرب والمغاربة قيادة وشعبا. ولهذه الغاية، ستحرص الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على تكريس هذا المسار عبر مواصلة التدخل لمعالجة تداعيات مختلف الأزمات وتأثيراتها على المقاولات والتشغيل من جهة، وعلى وضع سياسات اقتصادية تمكن من رفع مستويات النمو من جهة أخرى.

من أجل ذلك، ستتوجه الحكومة نحو اعتماد نمط جديد للنمو الاقتصادي، مبني بشكل أكبر، على الرفع من الانتاجية والتوزيع الأمثل للاستثمار، مع توجيهه نحو مساهمة أقوى للقطاع الخاص، وتعزيز قدرة اقتصادنا الوطني على الصمود بالاعتماد على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعا وأكثر خلقا لمناصب الشغل.

وهو التوجه الذي ستعمل الحكومة على تكريسه من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025 عبر تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تنزيل خارطة الطريق من أجل تحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الصدد، سيتم التركيز من خلال تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، على تعزيز تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، عبر تفعيل المنظومة الجديدة لدعم الاستثمار، لاسيما تقديم التعويضات المشتركة لدعم الاستثمار، والتعويض المجالي الإضافي الذي يروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة، والتعويض القطاعي الذي يمنح تحفيزات بهدف إنعاش القطاعات الواعدة، إلى جانب إجراءات الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

وستواصل الحكومة العمل على تفعيل آليات الحكامة الخاصة بتتبع منظومة الاستثمار، لاسيما إحداث المرصد الوطني للاستثمار، إضافة إلى توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتنزيل مختلف التدابير المتعلقة بالتسريع بعملية المصادقة على المشاريع الاستثمارية وتنزيلها، وكذا تلك التي تدخل في إطار خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 الخاصة بتطوير مناخ الأعمال، والمركزة على تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمبادرة المقاولانية، وتعزيز التنافسية الوطنية وترشيد تكلفة عوامل الإنتاج، وتطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار.

إلى جانب الإصلاح الشمولي لمنظومة الطلبات العمومية، ومواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي، وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار ورقمنتها.

وبالموازاة مع العناية الكبيرة التي توليها الحكومة للاستثمار الخاص، فإنها ستعمل على تعزيز مجهود الاستثمار العمومي ليلبغ 340 مليار درهم، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وهكذا، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل الأوراش الهيكلية الكبرى

ينابر إلى غاية 31 دجنبر من سنة 2025، المطبقة على الحيوانات الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وعلى اللحوم الحمراء لهذه الفصائل، والعجالات للإنسال والعجول، إضافة إلى تلك المطبقة على مادتي الأرز الأسمر المستورد وزيت الزيتون البكر.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2025، تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، لقد استفاد من هذا البرنامج أزيد من 25.000 أسرة بداية شهر أكتوبر من هذه السنة.

وموازاة مع ذلك ستواصل الحكومة تنزيل البرامج الرامية إلى القضاء على كل أشكال السكن غير اللائق وتحسين ظروف عيش الأسر.

وكما لا يخفى عليكم، فقد عرفت بلادنا توالي أزمات وتحديات ذات طابع داخلي، كان لزاما على بلادنا مواجهتها، لعل أبرزها أزمة المياه، وزلزال الحوز، والفيضانات التي ضربت خلال الشهر الماضي أقاليم الجنوب الشرقي للمملكة.

وهنا لا بد لي من التوجه بواجب العزاء لأسر ضحايا الفيضانات، والتأكيد في نفس الوقت على تعبئة الحكومة من أجل تسريع تنزيل التعليمات الملكية السامية بخصوص برنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة، من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة للأسر المتضررة، والتي ستبلغ 80.000 درهم بالنسبة للمساكن المتضررة بشكل جزئي، و140.000 درهم بالنسبة للمساكن التي عرفت انهيارا كليا، إضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الطرقية، وشبكات الاتصال والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير، وذلك بالموازاة مع دعم الأنشطة الفلاحية، لاسيما عبر استصلاح الدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم للكسابة الذين فقدوا مواشهم جراء الفيضانات، وقد خصصت الحكومة لهذا البرنامج اعتمادات مالية تقدر بـ 2,5 مليار درهم.

ومن جانب آخر، تولي الحكومة اهتماما خاصا ومواصلة تفعيل التوجيهات الملكية السامية بخصوص المناطق المتضررة جراء زلزال الحوز، سواء تعلق الأمر بالمساعدات المباشرة المقدمة للأسر المتضررة، وكذلك تمويل المشاريع الاستعجالية المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية، والتي تهم مختلف البنى التحتية والخدمات الأساسية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يتعلق الرهان الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2025 بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل.

إن الإرادة التي تقودنا اليوم نحو تكريس المسار التنموي الطموح، الذي يترجم الرؤية الحكيمه والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله طوال 25 سنة الماضية، لا تقتصر فقط على استخلاص الدروس من التجارب لمواجهة الأزمات والإكراهات، بل إنها أيضا تحفزنا لصياغة حلول بديلة لتحقيق طموحاتنا المشروعة في بناء نموذج اقتصادي

الجاري إنجازها، والمتمثلة في استراتيجية "الجيل الأخضر"، والمشاريع المرتبطة بالهيدروجين الأخضر والتحول نحو الطاقات النظيفة، وخارطة الطريق للقطاع السياحي، إضافة إلى تنزيل الاستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2030".

كما ستعطى أهمية خاصة لتنفيذ المشاريع الضخمة المرتبطة باستعدادات بلادنا لاستضافة كأس العالم 2030، لاسيما تلك المتعلقة بالبنيات التحتية الرياضية، والسككية، والجوية، والطرق، والطرق السيارة، والمجال الرقمي والسياحة.

وتجسيدا للعناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لإشكالية تدبير الموارد المائية، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، لاسيما عبر مواصلة بناء 15 سدا كبيرا، وبرمجة أشغال بناء ثلاث سدود كبرى جديدة بكل من أقاليم شفشاون والعرائش وجrada، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، لاسيما من حوض واد لاو واللوكوس إلى حوض أم الربيع مروراً بأحواض سبو و أبي رقرق، وتفعيل خارطة طريق لمشاريع تحليلية مياه البحر بهدف تأمين تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنويا، من أهمها محطة تحليلية مياه البحر للدار البيضاء الكبرى بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 300 مليون متر مكعب في أفق 2028، إضافة إلى تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه، لاسيما من خلال اقتصاد مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية والتحويل إلى الري الموضوعي.

ولهذه الغاية، فقد عبأت الحكومة غلafa ماليا يقدر بـ 18 مليار درهم، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر التشغيل بالنسبة للحكومة أولوية قصوى في النصف الثاني من ولايتها، وسيكون مشروع قانون المالية لسنة 2025 أحد المحطات البارزة في تجسيد هذه الأولوية.

فقد عملت الحكومة على إنجاز دراسة عميقة لمعطيات سوق الشغل وإشكالية التشغيل عموما، وذلك من أجل الخروج بخطاطة سياسية واقعية قادرة على تسريع وتيرة امتصاص البطالة في صفوف الشباب وتوفير لهم إمكانية المساهمة في التنمية.

وعليه، سيتم تفعيل عدة إجراءات موزعة على ثلاثة محاور، وذلك وفق مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد من أجل دعم التشغيل، من خلال تعبئة غلاف ديال 14 مليار درهم برسم سنة 2025.

ويهدف المحور الأول إلى تحفيز دينامية الاستثمار، خصوصا في القطاعات الأكثر وقعا من حيث إحداث فرص الشغل كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، وكذا السياحة، وذلك بالموازاة مع تقوية

الدعم المعزز والملائم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ويتعلق المحور الثاني بالرفع من وقع البرامج النشيطة للتشغيل وتعزيز الدعم لتقوية منظومة التكوين بالتردج.

أما المحور الثالث فسيخصص للتدابير الرامية إلى التخفيف من تداعيات الجفاف على التشغيل بالوسط القروي والحد من فقدان مناصب الشغل الفلاحية.

وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل خارطة طريق تتضمن خطة عمل ملموسة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

حضرات السيدات والسادة؛

بالنسبة للرهان الثالث للمشروع والمتمثل في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وانسجاما مع المقاربة المتكاملة للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2025، فإن منظور الحكومة للإصلاحات الهيكلية، ولآليات التدبير العمومي بشكل عام، ورغم العمق المؤسساتي والمجتمعي لهذه الإصلاحات، فإنه لا يقتصر على أوراش طويلة الأمد، بقدر ما يركز على سياسات وعلى قرارات عمومية عملية واضحة الأهداف والأولويات، وبشكل يضمن نجاعة المؤسسات، ويجعل كل واحد من هذه الأوراش الإصلاحية رافعة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

ووفق هذا المنظور، ستواصل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في إطار تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك عبر مواصلة تحديث وتطوير المنظومة القانونية، بالموازاة مع التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها باعتباره رافعة أساسية للعدالة وتقريبها من المواطنين.

هذا بالإضافة إلى الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية بها بما يتلاءم مع تطورات إصلاح منظومة العدالة.

وفي نفس الإطار، يتم إيلاء عناية خاصة لتنفيذ التعليمات الملكية السامية بخصوص مواصلة تعميم محاكم الأسرة في كل المناطق وتمكينها من الإمكانيات الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

ومن جانب آخر، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال العمل على تحسين أداء السياسة المساهماتية للدولة عبر تفعيل توجهاتها الاستراتيجية، والتي تتجلى في تكريس قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية كرافعة استراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية، وجعله محركا للاندماج القاري والدولي، واعتماد القطاع كركيزة أساسية للنهوض بالاستثمارات الخاصة، وتحفيز الاقتصاد

مردودية المحفظة العمومية.

وتهدف الحكومة من هذه الإصلاحات إلى مواصلة ضبط مسار المالية العمومية والتحكم في مسار عجز الميزانية على المدى المتوسط، في 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، ثم 3,5% سنة 2025 لنصل إلى 3% سنة 2026، وضبط حجم المديونية في أقل من 69% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026، بما يمكن من استعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

السيدات والسادة،

من خلال تنزيل مختلف الأوراش والاستراتيجيات والإصلاحات المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، وأخذا بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالسياق الوطني، وكذا الظرفية الاقتصادية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وانعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 4,6%، وذلك بناء على الفرضيات التالية:

- معدل التضخم في حدود 2%؛

- ارتفاع الطلب الخارجي، خارج الفوسفات ومشتقاته، بـ 3,2%؛

- محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار؛

- متوسط سعر غاز البوتان 500 دولار للطن.

حضرات السيدات والسادة،

كانت تلکم أهم التوجهات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2025، والتي نحرص من خلالها على تعزيز المكتسبات التي راكمتها بلادنا خلال ربع قرن من حكم صاحب الجلالة نصره الله وأيده، والتي سنعمل من خلالها أيضا على ترصيد الحصيلة المشرفة التي حققتها الحكومة خلال النصف الأول من هذه الولاية، عبر استكمال تنزيل الأوراش الإصلاحية والتنموية التي دشنتها وفاء بالتزامات البرنامج الحكومي.

إن هذه الأوراش والإصلاحات ليست عمليات وتدابير متفرقة بقدر ما تترجم منظورا متكاملًا بأهداف واضحة، يستلهم هويته وخيطه الناظم من الرؤية الملكية الشاملة، كما سبق وأشرت في مستهل هذه الكلمة.

كما أن ما يجعل سقف طموحاتنا عاليا، وهو أمر ليس نابعا من فراغ، هو هذه الإرادة الملكية الصادقة من أجل الارتقاء ببلدنا إلى المكانة التي يستحقها بين البلدان في عالم متغير ومتجدد، يتيح من الفرص مثلما يفرض من التحديات.

وقبل الختام، لابد من التأكيد على أمر غاية في الأهمية، وهو أننا اليوم، وأمام ما يشهده هذا العالم من توترات جيوسياسية وجيو-اقتصادية، ومن أزمات متعددة الأبعاد والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية، فنحن مطالبون بتكثيف الجهود وتعزيز روح التضامن

التنافسي وتقاسم القيمة المضافة وتعزيز فرص الشغل المنتج، وتعزيز دوره كفاعل نشيط في ما يخص العدالة المجالية، وفي خدمة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي والرقمي.

كما ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على الرفع من وتيرة تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة، وعلى تعزيز التكامل بين الدولة والمجالات الترابية من خلال مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للامركز الإداري، وذلك من خلال العمل على متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش، ولاسيما إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث وتنظيم التمثيليات الإدارية المشتركة على المستوى الجهوي.

كما سيتم العمل على تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية، ومراجعة الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمصالح المركزية واللامركزية مع تحيين التصاميم المديرية للامركز الإداري والمصادقة عليها.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة العمل على تفعيل الجهوية المتقدمة، حيث أنه وعلاوة على الغلاف المالي المخصص سنويا للجهات والذي يقدر بـ 10 ملايين درهم، فإن الحصة التي يتم رصدها للجماعات الترابية من مداخل الضريبة على القيمة المضافة ستعرف ارتفاعا من 30% إلى 32%، وذلك بهدف تقوية دينامية التنمية على الصعيد الترابي، وتعزيز العدالة المجالية.

حضرات السيدات والسادة؛

يمثل الرهان الرابع للمشروع في الحفاظ على الاستدامة المالية العمومية. ذلك أن النجاح في تنزيل هذه الأوراش الإصلاحية والتنموية الطموحة، التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، لا يمكن أن يتحقق دون الحفاظ على توازنات ماليتنا العمومية وتعزيز هوامشها الميزانية.

ولذلك، فإن الحكومة حريصة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2025، لبنة جديدة في مسار تعزيز الثقة الذي وضعته لماليتنا العمومية خلال السنوات الماضية، بإشادة من مختلف المؤسسات المالية العالمية، التي أكدت على ثقتها في الآفاق المستقبلية للسياسة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

وعليه، ستحرص الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على استدامة ماليتنا العمومية، وذلك عبر اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية لتحقيق الهوامش المالية اللازمة، من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، ومواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، بشكل يضمن تحقيق العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي دون الرفع من الضغط الجبائي على النسيج المقاوالاتي الوطني، وذلك بالموازاة مع مواصلة العمل على ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، وتعزيز تحصيل موارد الدولة والرفع من

كما أن مختلف الإصلاحات المجتمعية والأوراش التنموية التي نراهن عليها من أجل الارتقاء بنموذجنا الاقتصادي والاجتماعي اليوم، مهما كانت طموحة وواقعية، لا يمكن أن تبلغ غاياتها دون التزامنا الجماعي ومساهمتنا البناءة في تحقيقها، وذلك تجسيدا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله واستجابة لانتظارات كل المغاربة.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا على حسن تعاونكم.

رفعت الجلسة.

وروح التعاون والتكامل النابعة من الوطنية الصادقة التي أبان عنها المغاربة، ملكا وشعبا، عند كل المواقف والمحطات التاريخية الفارقة التي عرفتها بلادنا، وذلك صونا واثميننا للتراكمات والمكتسبات التي حققتها المملكة عبر هذا المسار التنموي والإصلاحي، الذي يقوده صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وترصيدا للثقة التي صارت تحظى بها بلادنا لدى أهم المؤسسات العالمية وجل الدول، العظمى منها والصاعدة.

وعليه، فإن عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، بمجلسيكم الموقرين، يشكل مناسبة للوقوف على مختلف الرهانات والقضايا الوطنية بشكل جاد ومسؤول، من أجل تقديم الحلول الواقعية والفعالة، التي تنبني على تامين مكامن القوة وتقويم النقط التي قد يشوبها نقص.